

حوليات كلية الآداب
دورية علمية محكمة

فصلية

تصدر عن كلية الآداب

جامعة عين شمس

جمهورية مصر العربية

رقم الإيداع: ٢٠١٦/٧٩

الترقيم الدولي:

ISSN: ١١١٠ - ٧٢٢٧

ملحوظة: الباحثون المصريون المعارون يُعاملون معاملة مَنْ خارج الجمهورية
جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا
تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة التحرير.

المجلس الاستشاري

أ.د. ابتسام على الإسناوى / أستاذ اللغة الفرنسية وآدابها
أ.د. إبراهيم البحراوي / أستاذ اللغة العربية
أ.د. أحمد زكريا الشلق / أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
أ.د. أحمد عبد الرازق أحمد / أستاذ الآثار الإسلامية
أ.د. حسن سليم / أستاذ الآثار
أ.د. حنان كامل متولي سليمان / أستاذ اللغة العربية
أ.د. رؤوف عبد الحفيظ هلال / أستاذ المكتبات والمعلومات
أ.د. سوزان القليني / أستاذ الإعلام
أ.د. شيرين عبد النعيم / أستاذ اللغات الشرقية
أ.د. شيرين صادق الجندي / أستاذ الإرشاد السياحي
أ.د. صلاح الدين فضل / أستاذ اللغة العربية
أ.د. طارق شلبي / أستاذ اللغة العربية
أ.د. عبد الخالق محمد لاشين / أستاذ التاريخ
أ.د. علي ليلة / أستاذ علم الاجتماع
أ.د. علي حنفي / أستاذ الحضارة الأوروبية
أ.د. فيصل بدير عون / أستاذ الفلسفة
أ.د. محمد سيد خليل / أستاذ علم النفس
أ.د. محمود عوده / أستاذ علم الاجتماع
أ.د. مصطفى رياض محمود / أستاذ اللغة الإنجليزية
أ.د. مني صفوت / أستاذ الدراما
أ.د. نبيل سيد إمبابي / أستاذ الجغرافيا

الأسماء مرتبة هجائياً

مجلس الإدارة

* رئيس المجلس:

أ.د. سوزان القليني

* رئيس التحرير:

أ.د. سعيد الوكيل

* مستشارا التحرير:

أ.د. مصطفى مرتضي

أ.د. طارق منصور

* هيئة التحرير:

د. إسلام الشرفاوي

* مدير إدارة الجوليات

وسكرتير التحرير:

أ. شاهيناز أحمد حامد

* مساعدو التحرير:

أ. الشيماء إبراهيم السعيد

إشكاليات الاستقرار السياسي في الحكم بعد أحداث الربيع العربي رؤية تقويمية أحمد عدنان كاظم (*)

الملخص

تعاني أغلب أنظمة الحكم العربية في وقتنا الراهن من إشكاليات عدة أثرت بشكل أو آخر في الاستقرار السياسي سيما عقب أحداث الربيع عام ٢٠١١، مما جعل الطبقة السياسية الحاكمة التقليدية تتأرجح ما بين الرغبة في البقاء بالحكم تارة، وسبل تجديد شرعيتها التي باتت هي الأخرى على المحك والتي تتوقف أولاً وقبل كل شيء على شرعية الانجاز (أنموذج الحكم الحاصل في مصر حالياً) تارة أخرى . أما تحليل أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي فيتطلب البحث في إشكاليات وتحديات أخرى تتعلق في كيفية استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي لدى الإنسان العربي عموماً ؟ من أجل الخروج برؤية تقويمية عامة تحدد مسارات الحكم وإدارة المسؤولية في بعض الدول العربية التي عانت وتعاني من انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي وما سواها في مجالات الحياة العامة كافة للخروج من المأزق الراهن . أما مناهج البحث فقد اعتمدت على منهج التحليل النظمي لتحليل الظاهرة السياسية (إشكاليات الاستقرار السياسي في الحكم بعد أحداث الربيع العربي)، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي لتحديد واقع الأحداث السياسية المؤثرة في البنية الاجتماعية للدولة والنقضي عن الحقائق والتحديات التي تواجه أزمة ممارسة الحكم في ظل التطورات السياسية الراهنة . فهناك أسباب داخلية متأتية من مرحلة سابقة موروثية تكمن في الرغبة في احتكار السلطة والانشغال للبقاء فيها أطول مدة من دون الأخذ بالحسبان تآكل شرعية أنظمة الحكم فيها، أما البعض الآخر فقد ترنح في حلقة مفرغة من الأزمات غير المتوقعة لتكون الظاهرة الأبرز حديثاً في انعدام الاستقرار السياسي بسبب أحداث الربيع العربي أو ما عرفت بـ (الثورات الشعبية) بدءاً من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن .

(*) جامعة بغداد/ التخصص العام / العلوم السياسية .
التخصص الدقيق / النظم السياسية والسياسات العامة .

**The problematic political stability within authority
After Arab spring events
An evaluation vision
Ahmed Adnan Kadhim
Abstract**

The most of Arab countries have recently suffered from political problematic instability situations which influenced on the reality of administrating the power and authority ,especially after Arab spring events which erupted in 2011 by popular revolutions stretched out away from the control of governing elites class , because of its distraction previously over consolidation the authority against the Arab people .

So that many reasons have played vital roles in order to imposing a new situation within the political life, despite of the desire of political governing class to preserving its powers along time. In addition to that ,there were many factors which transformed the political situations into an internal armed dispute as what happened in Libya and Yemen and Syria , it would be as described civil war .

Therefore, the defunctness of stability became very deadly as a result of disorder of new world order after events of 11th September 2001 , So the international scene witnessed a new era for fighting terrorism .

The current stage required more exerting efforts to stabilize the political structure according to performance institutional procedures which depended on different decisive making decisions to complete the political and economic and social reforms institutionally in compatible with the constitutional laws for the precise all positions of ruling factors in the Arab region .

مقدمة

ظهرت إشكاليات عدة في ظل التحولات السياسية الديمقراطية التي نادى بها الغرب الليبرالي - الرأسمالي منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي كجزء من الاشتراطات السياسية والاقتصادية التي فرضها على أغلب دول العالم النامي، فضلا عن تداخل عوامل أخرى أفضت لما يعرف ب (الحرب الكونية ضد الإرهاب) التي جاءت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية لتكون المحصلة الأولية في تدخل خارجي حدث في أفغانستان أواخر عام ٢٠٠١ ومن ثم العراق في بداية عام ٢٠٠٣، والتي أخذت شكلا عنيفا بسبب الاحتلال الذي تعرّض لهما هذين البلدين كما حدث في مرحلة سابقة في ألمانيا الغربية واليابان من القرن الماضي نتيجة للحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . لتبدأ معاناة بعض الدول العربية في إشكاليات ممارسة الحكم وإرساء دعائم الاستقرار السياسي سيما في مرحلة الاستقلال، فهناك أسباب داخلية حدثت في مرحلة لاحقة نتيجة لتزايد الرغبة في احتكار السلطة والانشغال للبقاء فيها أطول مدة ممكنة من دون الأخذ بالحسبان تآكل شرعية أنظمة الحكم فيها، أما البعض الآخر فقد ترنح في حلقة مفرغة من الأزمات غير المتوقعة لتكون الظاهرة الأبرز حديثا في انعدام الاستقرار السياسي بسبب أحداث الربيع العربي أو ما اطلق عليها (الثورات الشعبية) التي بدأت أواخر عام ٢٠١٠ م وبداية عام ٢٠١١ م بدءا من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن .

من دون إغفال دور محور السياسة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ الذي اتجه نحو تطبيق سياسة (التفكيك النظيف) وسياسة (الفوضى البناءة) أو ما سميت بالفوضى الخلاقة التي بدأت ترسم ملامح جغرافية سياسية جديدة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط من أجل الشروع في التحول الديمقراطي واستكمال متطلبات الإصلاح السياسي الفعلي التي تتضمن تحت ما يمكن أن نطلق عليه فرض قيم الغرب الليبرالي - الرأسمالي .

أهمية البحث :

تنطلق أهمية الدراسة من إشكاليات الاستقرار السياسي الذي تعاني منه أغلب أنظمة الحكم العربية التي باتت تتأرجح ما بين الرغبة في البقاء بالحكم تارة، وسبل تجديد شرعيتها التي باتت هي الأخرى على المحك بغض النظر عن شرعيتها الدستورية التي تتوقف أولا وقبل كل شيء على شرعية الانجاز تارة أخرى (أنموذج إدارة الحكم في مصر حاليا) .

أهداف البحث :

ترمي الدراسة إلى تحليل أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي بعد تداعيات أحداث الربيع العربي التي جعلت الكثير من تجارب الحكم أمام إشكاليات وتحديات عدة

تتعلق في كيفية استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي في حياة الإنسان العربي العامة ؟ من أجل الخروج برؤية تفويجية عامة تحدد مسارات الحكم وإدارة المسئولية في بعض الدول العربية التي عانت وتعاني من انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي وما سواها في مجالات الحياة العامة كافة للخروج بنتائج محددة وواضحة .

فرضية البحث :

أستند البحث إلى فرضية محددة مفادها كيف يمكن ضبط الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية المستقرة وغير المستقرة بمعادلة متوازنة في ممارسة الحكم سيما بعد احداث الربيع العربي منذ عام ٢٠١١ ؟ وكيف تجري عملية إعادة الأمن والاستقرار من أجل تنفيذ المشاريع التنموية والإصلاحية المنشودة ؟

مناهج البحث :

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي في تحليل الظاهرة السياسية قيد البحث (إشكاليات الاستقرار السياسي بعد احداث الربيع العربي)، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي من أجل وصف واقع الاحداث السياسية المؤثرة في البنية الاجتماعية للدولة والنقصي عن الحقائق والتحديات التي تواجه أزمة ممارسة الحكم في ظل التطورات السياسية الراهنة .

هيكلية البحث :

توزع البحث في مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات مع ثلاث مباحث بحث الأول في شكلية الديمقراطية في ظل التحولات السياسية العالمية من خلال ثلاث مطالب جرى التركيز فيها على الإشكاليات السياسية المضطربة وطبيعة الواقع السياسي المفروض في ظل إشكاليات الأزمات البنوية التي تعاني منها اغلب أنظمة الحكم . أما المبحث الثاني فقد بحث في إشكاليات تجاوز الأطر القانونية والدستورية ومطالبه الثلاث التي بحثت في تغيير قواعد العمل المؤسسي، وتداعيات فوائض التوتر السياسي في البنية الاجتماعية للدولة مع التركيز على ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني في مصر. وبحث المبحث الثالث في تداعيات انعدام الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية مثلا تأزم الوضع السياسي في اليمن وتداعيات التدخل الدولي في ليبيا، واضطراب قواعد الاستقرار السياسي، ومن ثم تفويم الأوضاع السياسية العامة .

المبحث الأول : شكلية الديمقراطية في ظل التحولات السياسية العالمية :

من المفاهيم الأبرز التي ظهرت في خضم الأحداث السياسية الراهنة من هذه المرحلة الحرجة في تاريخ الشعوب العربية هو إعلان الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة (الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية) التي طرحها وزير الخارجية آنذاك " كولن باول " متضمنة الخطوات العملية التي من خلالها تجري الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والثقافية وما سواها ^(١). وفي وقت سابق لذلك وضع

(انجل هارت) في عام ١٩٩٩ نظرية متكاملة بشأن المرحلة الجديدة في الانتقال السياسي من المرحلة الشمولية إلى المرحلة الديمقراطية في الحكم التي أوضحها في مقالته (التحديث وما بعد التحديث) التي نشرتها جامعة هارفرد وقتئذ ؛ وهذا يُعدُّ تحولا فكرياً وقيماً تشهد فيه تغييراً ملحوظاً للبنى الشمولية السابقة التي قيّدت حركة المواطنين وحياتهم السياسية المختلفة^(٢). من هنا بدت الكثير من التحولات السياسية العالمية نحو الديمقراطية شكلية وأنية فرضتها الظروف الدولية الراهنة التي وصفها بعض المحللين السياسيين بانها تحول سياسي تكتيكي يعكس رغبة القائمين على السلطة في إطالة بقاءهم في الحكم لأطول مدة ممكنة مع فسخ المجال أمام حدوث انفتاح سياسي ديمقراطي محدود، ولكن النتائج جاءت بعكس ما هو مقصود سيما عندما بدأت تيارات المعارضة السياسية تفرض نفسها على الواقع السياسي وتؤسس لها شرعية سياسية ومن ثم دستورية لتكون الحاضر البديل والفاعل^(٣). وبالتحليل العملي للواقع السياسي نجدها ديمقراطية ناشئة (

Nascent Democracy) لم تتجذر بعد في عمق واقع المجتمعات السياسية في أغلب دول العالم النامي عموماً، ولم تكون ملبية لطموحات الشعوب التي ما زالت تعاني الأمرين نتيجة الأزمات والمشكلات التي ما زالت تقبع في مجالات حياتهم المختلفة .

بمعنى إن حركة التفاعلات السياسية والاجتماعية تجري ضمن مجالات محددة لها مسبقاً وبشكل غير واضح الأفق مستقبلاً لتترك أثرها في تحديد تحولات سياسية بأدوار محددة وبرؤية مغايرة عن ما ستؤول إليه الأوضاع السياسية وهذا ما حدث فعلاً، بمعنى إن هناك أدوار سياسية مرسومة تؤديها القوى السياسية والاجتماعية في ظل ممارسة الديمقراطية بشكل ظاهري كوسيلة لتحديد آليات الوصول إلى السلطة حصراً ؛ من دون الأخذ بالحسبان بفاعلية الحراك السياسي - الاجتماعي الجديد وإن لم يصل إلى المستوى المطلوب ولكنه جزء طبيعي من تعاقب الأجيال الحاصل في كثير من دول العالم، مما يجعلنا أمام تحولات سياسية واجتماعية من نوع آخر متأتية من واقع الانفتاح المعلوماتي - المعرفي الذي تنتجه الثورة التكنولوجية في وسائل التواصل الاجتماعي بين ثقافات شعوب العالم المختلفة، ومن الصعب جدا اليوم فرض واقع أو نموذج بعينه في ظل الأزمات والمشكلات السياسية والاجتماعية والتنموية المتوالية التي تعيشها الشعوب العربية ما لم تؤت التجارب الإصلاحية المطروحة نتائجها المرجوة مستقبلاً .

من هنا جاءت التحليلات السياسية الكثيرة من جانب علماء السياسة والاجتماع وآخرون بشأن الثورات الديمقراطية في دول العالم النامي التي وصلت وصلتها ذروتها ضمن موجات التحول الديمقراطي التي كتب عنها بدءاً " فرانسيس فوكوياما " في مقالته (نهاية التاريخ) في بداية تسعينيات القرن الماضي، مشيراً إلى إن

آخر مرحلة في الثورة الأيديولوجية للإنسانية هي (عالمية الديمقراطية الليبرالية) كأخر أشكال الحكومات الإنسانية^(٤).

وفي ظل الثورة المعلوماتية التي يشهدها عالمنا المعاصر وبفعل تقنيات الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي جعل الشعوب على المحك وهي تعيش في قرية صغيرة تريد أن تحقق الأفضل كما هو الحال في دول العالم المتقدم، مما جعلها تكون أنموذج تحاول الدول غير المتطورة وغير المستقرة أن تطبقه على أمل الخروج من الإشكاليات والأزمات التي تعصف بمجتمعاتها على مدى العقود القليلة الماضية، كما أوضحه " فوكوياما " في كتابه النظام السياسي والاضمحلال : من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية الصادر عام ٢٠١٤ .

المطلب الأول : الإشكاليات السياسية المضطربة :

إن مستقبل العالم على المدى المنظور سيشهد كما حدث في الماضي القريب حروبا متعددة الأشكال (تقليدية أو غير تقليدية) محورها الرئيس المعلومات وتقنيات حديثة من إنتاج نوع آخر والصراعات القادمة ستكون صراعات حول محتوى المعلومة^(٥). ومن دون شك تدخل مؤسسات الدولة كافة ضمن سياق هذا التطور التقني التي تحاول أن تكتسبه كجزء من التحديث في هيكل بنيتها المؤسسية، من هنا صنفت النظم العربية الحاكمة على سبيل المثال لا الحصر وفقا للرؤية الأمريكية إلى مجموعات وهي كالآتي^(٦) :

١ - مجموعة الدول التي طالبت بالإصلاحات الديمقراطية والتغيير في مجتمعاتها مثل مصر والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول حاليا .

٢ - مجموعة الدول التي يتم فيها فرض لحالة الإصلاحات السياسية بالقوة العسكرية إن لزم الأمر مثل ليبيا وسوريا (وهذا ما هو حاصل في وقتنا الراهن ضمن رؤية القوى العظمى) .

٣ - مجموعة النظم الحاكمة التي تستعين بالخبراء والمستشارين من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة لدعم عملية الإصلاح والتغيير مثل البحرين والكويت والمغرب وجميعها نظم الحكم فيها وراثية - ملكية (وربما قد حققت نوع ما من الاستقرار السياسي المقبول مجتمعا) .

٤ - مجموعة الدول التي تدخل في حالة شراكة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل قطر والأردن (و سابقا اليمن بسبب تداعيات الحرب الداخلية المتداخلة مع الإرادات الدولية والإقليمية غير المتناظرة وفقا لرؤية الباحث) .

لذا فإن الواقع السياسي يشير إلى وجود استراتيجية غربية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بدافع الهيمنة وبسط النفوذ إلى المناطق المتاخمة للاتحاد الروسي والصين والهند، ومن ثم الوصول إلى مرحلة التحكم في المنطقة العربية بحسب التصورات التي بُحِثت بشكل خاص من جانب المتخصصين في هذا الشأن ؛ من دون الاقتصار على احتكار القرار السياسي والاقتصادي فحسب، وإنما الخوض في

تعميق الوجود العسكري المباشر كما حدث في العديد من الدول العربية منذ ثمانينيات القرن الماضي وهي الآن تحاول الاستمرار في تنفيذ السياسات العالمية نفسها عبر شن غزوات مباشرة ترمي إلى تغيير أنظمة الحكم فيها (٧). ولكنها اليوم اصطدمت بإرادات دولية متقاطعة معها في الكثير من التفاصيل كما هو الحال في تدعيم النفوذ الروسي في شبه جزيرة القرم وأوكرانيا منذ عام ٢٠١٤ وأخيرا وليس آخرا تدخلها في الأزمة السورية منذ الثلاثين من أيلول عام ٢٠١٥ .

المطلب الثاني : الواقع السياسي المفروض :

إن المنطقة العربية ستكون عرضة لصراعات داخلية عالية أو منخفضة الشدة من أجل إضعافها من الداخل (نظرية مارتن انديك)، كما حدث في أفغانستان والصومال ولبنان وكمبوديا وهناك حروب وقعت بين أطراف غير متناظرة في القوة العسكرية من أجل القيام ببناء دولة بمؤسسات جديدة من دون أن تتعم بأمن مستقر، لتبقى ضمن موجة الأخطار والتحديات الدائمة والمتجددة وهو ما جاء به تقرير صحيفة (Herald Tribune) في ما كتبه " باتريك بيكر " الذي جاء بعنوان (السيناريوهات السبعة القاتلة) (٨) .

وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فعليا بعد احتلال العراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ليتسنى لها بناء دولة غير مستقرة ومن ثم الشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة بشكل عامودي يبدأ من أعلى قمة الهرم المؤسسي نزولا إلى أطرافها الفرعية من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة التي تولى إدارتها وقتئذ " Paul Bremer " خلال مرحلة الاحتلال العسكري الذي اكتسب الشرعية القانونية الدولية وفقا لقرارات الأمم المتحدة سيما القرار ذو الرقم (١٤٨٣) الصادر في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٣، ليجري تفويضها عمليا في إدارة شؤون البلاد، في ظل محاولة متعمدة لإضعاف وحدته الوطنية من خلال إثارة الصراعات المذهبية والطائفية وصولا إلى ما يعرف بحرب المكونات الاجتماعية، وما أعقبها من سيناريوهات تداعيات الحرب على الإرهاب في الدول المجاورة للعراق أيضا التي باتت أمام خطر التنظيمات الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة سابقا و تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ما يعرف ب (داعش) لاحقا مما هدد أمن المنطقة العربية عموما بلا استثناء .

ومع تلك الظروف غير المستقرة استطاعت العملية السياسية الديمقراطية في المجتمع العراقي أن تخطو خطوات للأمام من خلال إجراء انتخابات الجمعية الوطنية ضمن المرحلة الانتقالية في الثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٠٥، ليعقبها إجراء الاستفتاء الشعبي على الدستور الدائم الذي جرى في الخامس عشر من تشرين الأول من العام نفسه، أما الانتخابات النيابية العامة فقد جرت ثلاث مرات في العراق (الخامس عشر من كانون الأول عام ٢٠٠٥، والسابع من آذار

عام ٢٠١٠، و الثلاثين من نيسان عام ٢٠١٤) فضلا عن إجراء انتخابات مجالس المحافظات مرتين خلال الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ (الانتخابات المحلية) . ناهيك عن التقدم الكبير الذي حققته المؤسسة العسكرية منذ عام ٢٠١٦ بسبب الانتصارات الكبيرة التي جاءت كنتيجة لحالة تضافر الجهود الحكومية المؤسسية في الدولة العراقية، وسعيها حاليا في تثبيت مقومات الاستقرار السياسي و الأمني والاجتماعي على حد سواء كجزء من متطلبات المرحلة القادمة .

المطلب الثالث : إشكالية الأزمات البنيوية :

صُنِفَت النظم العربية على سبيل المثال لا الحصر من ناحية أنماط الحكم السائدة فيها ومدى إعمالها في ممارسة حكم السلطة إلى ثلاثة أنماط أساسية^(٩) :

- ١ - نظم الحكم المدنية وتمثلها دول الخليج العربي .
 - ب - نظم الحكم العسكري وتمثلها بعض الأنظمة العربية (والتي بدأت تتهاوى شيئا فشيء بعد أحداث الربيع العربي وهذا ما سنبحثه لاحقا) .
 - ج - نظم التحالف المدني - العسكري ويمثلها السودان خلال مرحلة تحالف الرئيس " عمر البشير " مع المعارض الإسلامي " حسن الترابي " (كونه القوة الرئيسية في الحوار الوطني الذي دعت إليه الحكومة السودانية وقد توفي في الخامس من آذار عام ٢٠١٦ في ظل استمرار الأزمات السياسية التي تعصف بالبلاد سيما بعد انفصال الجنوب وقيامه كدولة عام ٢٠١١) .
- ولكن يبقى التصنيف أعلاه نظري أكثر مما هو عملي للاعتبارين هما^(١٠) :

١ - لازالت المؤسسة العسكرية تؤدي دورا سياسيا في جميع الأنظمة العربية حتى تلك التي توصف بالأنظمة المدنية، وحتى الوصف الأخير قد أفرز ظهور تنظيمات شبه عسكرية تضم العناصر الموالية لها حصرا والتي أوكلت إليها مهمة سياسية وهي تأمين وجودها واستمرارها في الحكم. فعلى سبيل المثال شكّلت المملكة العربية السعودية الحرس الوطني وجهازه وحداته بأسلحة المدفعية والصواريخ والدبابات، وحرصت على تمركز وجوده في العاصمة والمدن الكبرى الأخرى (فضلا عن التغييرات الأخيرة التي حصلت في الثالث والعشرين من نيسان ٢٠١٧ من خلال تشكيل مركز للأمن الوطني ووضع مستشار للأمن في الديوان الملكي) . وكذلك المملكة الأردنية الهاشمية فقد شكّلت ما يعرف بجيش البادية لتأمين النظام الحاكم كي تعتمد عليه في الكثير من الأدوار المراد تنفيذها .

٢ - تراجع ظاهرة الانقلابات العسكرية التي كانت تمثل التدخل الأبرز في الحياة السياسية في الكثير من الدول العربية خلال العقود الماضية .

من هنا يمكن تحديد إشكالية سياسية مهمة بدأت تتوسع لتأخذ شكلا سلبيا في الواقع السياسي ألا وهي تزايد حجم الفراغ والفجوة الحاصل بين السلطة الحاكمة وشعوبها، فالتحليل السياسي يشير إلى وجود ظاهرة مصاحبة لها تمثلت في الرغبة في احتكار السلطة لأطول مدة ممكنة من خلال توزيع مراكز المسؤولية في الحكم

على المقربين من العائلات الحاكمة (مثلا أنظمة الحكم في دول الخليج العربي وأغلب أنظمة الحكم الوراثية - الملكية في الدول العربية حصرا) أو لدى الطبقة السياسية الحاكمة في جميع أشكال نظم الحكم السائدة فيها (برلماني، رئاسي، أو شبه رئاسي) حتى وإن كانت الدولة تستند إلى الديمقراطية في ممارسة الحكم .

المبحث الثاني : إشكاليات تجاوز الأطر القانونية والدستورية :

انصرفت السلطة الحاكمة في الكثير من الدول العربية إلى حماية نفسها وتركت فراغا أمنيا بدأت الشعوب في السنوات الأخيرة تراقبه بوضوح من هنا برزت ظاهرة (الشرطة الخفية)، واستمر الحال على هذا المنوال وصولا إلى تعبئة الإمكانات كافة من أجل حماية المسؤولين وممتلكاتهم، مما أدى إلى تبلور تدريجي لطبقة طفيلية من العربيين في السياسة أخذ الناس يلجئون إليهم بدلا من اللجوء إلى الأجهزة الأمنية المختصة أو حتى المحاكم في السلطة القضائية بدافع تدبير شؤونهم ومعالجة مشكلاتهم العامة (الأطر القانونية والدستورية الموجودة فعليا من الناحية العملية)^(١١). من هنا بدأت حيثيات ممارسة الحكم بعيدة عن واقع مجتمعاتها كونها موهنة ومنكفئة على ذاتها لتبقى الطبقة السياسية الحاكمة من الناحية العملية بعيدا أصلا عن ما يجري من تحولات سياسية و اقتصادية وثقافية بسبب الثورة المعرفية التي يعيشها اليوم عالمنا المعاصر، إذ ليس من السهولة استيعاب جميع الثقافات السياسية المتنوعة والمتداخلة في ظل التحولات العالمية التي طرأت في المجتمعات كافة ؛ من جرّاء التداخل والتفاعل الثقافي عبر الاطلاع على نوافذ ثقافات الشعوب المتنوعة في كل مكان وزمان .

المطلب الأول : تغيير قواعد العمل المؤسسي :

من هنا بدأت صيرورة أدوار سياسية جديدة لابد للعمل المؤسسي أن يطلع على قواعد الجديدة من أجل حماية مؤسسات الدول حصرا وتحديثها وفقا للتغيرات الدراماتيكية التي تحدث بين الحين والآخر وربما بعكس التصورات أو التوقعات التي كانت قائمة لدى القائمين على الحكم ؛ وذلك بسبب اتساع حجم الهوة بين الحاكم والمحكومين ومن دون إدراك الأول لطبيعة فهم وثقافة الثاني المتأثية من ثورة تكنولوجيا المعلومات التي توسعت وتشابكت عبر مواقع التواصل الاجتماعي . لذا فمن الضروري البدء في تحديد سمات عملية سياسية جديدة في الدول العربية والمرشحة لحدوث موجات من التغيير في بنيتها السياسية والاجتماعية وتغيير قواعد العمل فيها على حد سواء، ومن هذه السمات هي^(١٢) :

١ - هشاشة البناء الفكري والتنظيمي للمؤسسات السياسية المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية .

٢ - عدم قدرة المؤسسات السياسية في بلورة المصالح وتجميعها مما ينعكس على دور الديمقراطية في تحويل مؤسسات الدولة من جهاز للحكم إلى جهاز يؤدي

خدمة للمجتمع، ولكن العكس هو الصحيح فقد رسخت مؤسسات السلطة التي تخدم القائمين على الحكم حصراً، وبقيت أغلب الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح غير قادرة في القيام بدورها في توصيل مطالب الشعب لمن هو في السلطة .

إن العملية السياسية الديمقراطية في الدول العربية تجري عبر تفاعلات متباينة تقع خارج نطاق القواعد الدستورية والمقننة لها في إطار بنية نظام الحكم، بمعنى إن العملية السياسية تتم من دون الاتفاق على قواعد محدد في اللعبة السياسية لتبقى الطبقة السياسية الحاكمة هي التي توجه سير العملية السياسية في ظل القوانين والدساتير النافذة، ولكن من دون معرفة الضوابط والقواعد التي تحد من سلطات وصلاحيات الحكام أنفسهم في إصدار القرارات على أي مستوى وفي أي مجال، لتبدو الممارسة السياسية الديمقراطية بعيدة عن الأطر المؤسسية والقواعد المنظمة لها حتى وأن بدت شكلاً تابعة لهذه الأطر والقواعد^(١٣). لذلك فإن حصر الممارسات السياسية بيد القيادات والشخصيات السياسية التقليدية المعروفة يؤدي إلى ظهور سلطات أخرى متعددة أو تبرز سلطات رمزية تنتمي إلى القيادات والشخصيات التي تمتلك تلك الرمزية نفسها سابقاً، لتكون أمام مشهد سياسي يحركه هذا النوع من السلطات مع امتداده ضمن صيرورة فاعلية الفعل السياسي الديمقراطي؛ ولكن أثاره على المدى القريب تبدو أكثر سلبية من الإيجابيات كونها بعيدة عن الممارسة الديمقراطية الحقيقية التي تتفاعل مع احتياجات المجتمع الأنية والمتجددة يوماً بعد يوم .

بمعنى إن حصر ممارسة العمل السياسي الديمقراطي في دوائر ضيقة ومجالات سياسية غير مرنة وغير منفتحة واقعاً على الآخرين مما يؤدي إلى جعل التجربة الديمقراطية منكفئة على ذاتها وغير مستقرة، بسبب ظهور ممارسات وأفعال سياسية بعيدة عن مضمون العمل السياسي الديمقراطي بقدر تعلق الأمر بالتسويات والتوافقات والتفاهات السياسية المراد من خلالها معالجة المشكلات العالقة التي تجري ضمن المصالح السياسية الخاصة وليست العامة . لذلك وجدنا الكثير من أنظمة الحكم في الدول العربية بعد أحداث الربيع العربي غير قادرة على الوقوف أمام المد الجماهيري بسبب ظهور حوكمة جديدة تقودها القوى المدنية المتحركة والنابعة من صميم معاناة الشعوب العربية، لا سيما وإن غالبيتها من الشباب المليء بمعلومات مغايرة منأنتية من ثقافة الثورة المعرفية التي جاءت بها شبكات التوصل الاجتماعي عبر الانترنت؛ فضلاً عن الاطلاع على طفرات النمو والتطور التي تشهدها الكثير من دول العالم المتقدم وبعض دول العالم النامي .

المطلب الثاني: تداعيات فوائض التوتر السياسي في البنية الاجتماعية للدولة :

بدأت ثورات الربيع العربي بسبب الأزمات السياسية والمشكلات والاحتقانات الاجتماعية، فضلاً عن تداعيات تدهور الخدمات في مجالات الحياة كافة، مما أدى

إلى فوائض في التوتر السياسي في الكثير من المجتمعات العربية مع تفاقم معاناة الإنسان العربي من حرمان وفقير وجهل وما سواها من مشكلات، بانتهت نتيجة طبيعية مصاحبة للتوتر السياسي المتراكم منذ عقود بسبب سوء الإدارة في الحكم من الطبقة السياسية الحاكمة مع انشغالها بضمان تمركزها في السلطة رغم انغلاقها عن مجتمعاتها التي فقدت الثقة بها منذ عقود (شرعية الانجاز) .

ولو بحثنا بشكل مقتضب في أحد الأسباب السياسية للثورة الشعبوية التونسية لوجدنا إن البلاد قد شهدت في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ٢٠٠٩ خامس انتخابات تشريعية تجري في ظل عهد الرئيس الأسبق " زين العابدين " (انتخابات عام ١٩٨٩، ١٩٩٤، ١٩٩٩، وعام ٢٠٠٤)، وقد تزامنت معها إجراء انتخابات الرئاسة التي فاز بها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب المهيمن الحاكم) في جميع الدوائر الانتخابية مع فوز الأحزاب المساندة للرئيس الأسبق " زين العابدين " بمعدل (٥١) مقعداً من أصل (٥٣) مقعداً مخصص لقوى المعارضة السياسية التونسية . مع حصول حركة تجديد الداعمة للرئيس " زين العابدين " على مقعدين، أما حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات المعارض المشارك لأول مرة في الانتخابات فقد حصل على مقعد واحد فيما انسحب الحزب الديمقراطي التقدمي قبل البدء بعملية التصويت (١٤) .

من هنا بدأت الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي عقب الاحتجاجات الشعبية التي قامت ضد الرئيس التونسي الأسبق " زين العابدين بن علي " في أواخر عام ٢٠١٠، مما أدت إلى هروبه إلى المملكة العربية السعودية في الرابع عشر من كانون الثاني عام ٢٠١١ بعد إجباره على مغادرة السلطة ليحل محله " فؤاد المبرع " كرئيس مؤقتاً للبلاد ؛ مع مجيء حكومة جديدة ترأسها " محمد الغنوشي " من حركة النهضة الإسلامية المعارضة لحكم الرئيس الأسبق " زين العابدين "، لتضطلع بدور سياسي مهم للبدء في الإصلاحات السياسية والدستورية وما سواها من اصلاحات في ظل انتخاب " محمد المنصف المرزوقي " رئيساً للبلاد وفقاً للدستور الجديد الذي جرى إقراره من قبل الشعب . فضلاً عن تفهم قوى المعارضة السياسية لقواعد اللعبة السياسية الجديدة لتبدأ مرحلة تفاهات سياسية ودستورية، أفضت إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية في الحكم بعد إقرار الدستور عام ٢٠١٤ من جانب المجلس الوطني التأسيسي المنتخب (في عام ٢٠١١ بمشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية في تونس) .

وفي مرحلة لاحقة أجريت الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب نداء تونس في السادس والعشرين من تشرين الأول عام ٢٠١٤، إذ حصلت على (٨٦) مقعداً من إجمالي المقاعد البالغة (٢١٧) مقعداً في البرلمان، أما حزب حركة النهضة الإسلامية فقد أحرز المركز الثاني في الانتخابات التشريعية ب (٦٩) مقعداً من

دون أن يحصل حزب نداء تونس على الأغلبية المطلقة التي تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده، مما يتطلب الدخول في تحالفات مع القوى السياسية الأخرى لتشكيل حكومة ائتلافية تضمن مشاركة الجميع في السلطة^(١٥).

أما انتخابات الرئاسة التونسية الثانية التي جرت في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ٢٠١٤ فقد فاز فيها مرشح حزب نداء تونس " الباجي قائد السبسي " رئيسا للبلاد في ظل تأمين كامل للانتخابات من جانب حكومة " مهدي جمعة " التي بذلت الجهود كافة من أجل إنجاح الإصلاحات والتحويلات الديمقراطية التي يطالب بها الشعب التونسي، والتي تمخض عنها فوز لقيادة جديدة من حزب علماني تأسس حديثا في عام ٢٠١٢ . ووافقت المعارضة الإسلامية (التي وصلت للسلطة عقب الثورة الشعبية في تونس عام ٢٠١١) على نتائج ممارسة التجربة الديمقراطية في الحكم، من خلال تحقيق توازن جديد في الحكم مع حركة النهضة الإسلامية (التي فازت بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في الثالث والعشرين من تشرين الأول عام ٢٠١١ لتستمر في السلطة لغاية مطلع عام ٢٠١٤) . إذ حصل " السبسي " وفقا للنتائج التي أعلنت في الحادي والعشرين من كانون الأول عام ٢٠١٤ على نسبة (٦٨ . ٥٥ %) في حين حصل منافسه المنتهية ولايته " محمد المنصف المرزوقي " على (٣٢ . ٤٤ %) في ظل نسبة مشاركة شعبية وصلت إلى (٦٠ . ١١ %)، ليجري العمل بالدستور الجديد المعدل الذي جرى إقراره في عام ٢٠١٤ من أجل استكمال مسيرة الإصلاحات السياسية التي وعدت بها جميع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد^(١٦).

المطلب الثالث : ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني في مصر :

تعد مصر الدولة الثانية التي وصلت إليها أحداث الربيع العربي لتشهد قيام ثورة شعبية عارمة انطلقت نواتها الأولى من الشباب المصري وبعض القوى السياسية والاجتماعية التي كانت تعارض نظام حكم الرئيس الأسبق " محمد حسني مبارك "، فخلال الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ تبلورت حركات شعبية عدة تطالب بالإصلاح الديمقراطي والتغيير أهمها الحركة المصرية من أجل التغيير وتدعى ب (حركة كفاية) التي تأسست في أيلول ٢٠٠٤ . ولكن اللافت للنظر لم تكن هذه الحركات الشعبية منفتحة على رؤية واضحة ومحددة عن كيفية إجراء الإصلاحات الشاملة في البلاد ؟ لا سيما وإن الحياة السياسية المصرية بدأت تشهد حالة من الأزمات في جميع مجالات الحياة كافة مع استمرار حكم " مبارك " في السلطة الذي دخل في حالة استقطاب حاد مع جماعة الإخوان المسلمين، سيما بعد حصول الأخيرة على (٨٨) مقعدا في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ٢٠٠٥ في ظل ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية و / أو عدم تأخر تبلور التيار الليبرالي كقوة ضاغطة ومؤثرة في الحياة السياسية في مصر وقتئذ^(١٧).

في الوقت الذي مازال يسيطر فيه الحزب الوطني الديمقراطي على مقاليد

الحكم في ظل الاعتقاد بأنه يمثل جميع المصريين وهو ما يكشف عن عقلية وتفكير نظام الحزب الواحد، على الرغم من كونه قد ألحق الضرر الكبير بالتعددية السياسية القائمة في مصر (التعددية السياسية المقيدة التي بدأت منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي) . مع تصاعد حجم الحراك الشعبي والمجتمعي الذي بدأ يلوح في الأفق من دون أن تفهمه الطبقة السياسية الحاكمة آنذاك، لتبدأ المطالبات الحقيقية في إجراء التغيير الجذري بعد تزوير انتخابات مجلس الشعب لصالح مرشحي الحزب الحاكم التي جرت في تشرين الثاني وكانون الأول من عام ٢٠١٠. إذ تمكنت ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠١١ الاطاحة بالرئيس الأسبق " مبارك " في الحادي عشر من شباط من العام نفسه، عندما وقفت المؤسسة العسكرية المصرية إلى جانب مطالب الشعب، لتضطلع هذه المؤسسة بمسؤولية تسيير شؤون المرحلة الانتقالية لحين استكمال مراحل التحول الديمقراطي من جهة، و لملء الفراغ الحاصل في الحكم لكون المؤسسة العسكرية تمثل عامود الارتكاز النهائي في الدولة والمجتمع على حد سواء من جهة أخرى . لا سيما وإن الرئيس الأسبق " مبارك " هو من سلم المسؤولية للقوات المسلحة في الوقت الذي عجزت بعض الأجهزة الشرطة - الأمنية من مسك زمام الأمور في البلاد وقتئذ (١٨) .

وفي مرحلة لاحقة جرت الانتخابات التشريعية خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول عام ٢٠١١ التي أحرزت فيها جماعة الإخوان المسلمين (٤٠ % من مجموع النسبة البالغة ٤٧ %) من خلال الجبهة التي ضمت بضعة أحزاب سياسية صغيرة أخرى قادها ذراعها السياسي الجديد الذي تمثل بحزب الحرية والعدالة^(١٩). أما انتخابات الرئاسة فقد جرت عبر مرحلتين الأولى جرت في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من أيار عام ٢٠١٢، والثانية جرت في السادس عشر والسابع عشر من حزيران من العام نفسه . وقد فاز بها مرشح جماعة الإخوان المسلمين " محمد مرسي " بنسبة (٧٣ . ٥١ %) على منافسه " احمد شفيق " بنسبة وصلت إلى (٢٧ . ٤٨ %) (٢٠) . ليكون أول رئيس مدني منتخب من الشعب ولكن سرعان ما بدأت جماعة الإخوان المسلمين بإتباع سياسية أخونة الدولة المصرية عبر السيطرة على أبرز مواقع المسؤولية في الحكم في الدولة، من دون مراعاة ظروف البلاد وإرادة شعوبها التي رفضت هذه الأسلوب في الإدارة منذ البداية، مما أدى إلى انقسام المجتمع المصري بين رافض أو معارض لحكم جماعة الإخوان المسلمين أو مؤيد وداعم له (وهم القلة) ؛ لتنتهي مرحلة حكم " مرسي " في الثلاثين من حزيران عام ٢٠١٣ في غضون عام واحد على توليه مسؤولية الحكم (نتائج ثورة الشعب المصري) . وقد وقفت المؤسسة العسكرية إلى مطالب الشعب مرة أخرى عندما فوّضت وزير الدفاع آنذاك " عبد الفتاح

السياسي"، من أجل إعادة الأمن والاستقرار في الدولة والمُضي في التصدي بحزم لجميع للتنظيمات الإرهابية المسلحة التي تقوم بها الجماعات المتشددة سواء الإسلامية أو غير الإسلامية على وجه العموم، في الوقت الذي جرت فيه عملية تسليم السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا " عدلي منصور " ليكون رئيساً مؤقتاً لضمان الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية اللاحقة .

وفي السادس والعشرين والثامن والعشرين من أيار عام ٢٠١٤ جرت الانتخابات الرئاسية التي فاز بها المشير " عبد الفتاح السيسي " بنسبة (٩٦ . ١ %) وبمعدل (٤٧٦ . ٤٨٣ . ٢٣) مليون صوتاً مقابل منافسه " حمدان صباحي "، ليصبح رئيس مؤسسة الحكم في مصر والمفوض أولاً وقبل كل شيء من الشعب المصري، مما يعكس حالة الترابط بين السلطة الحاكمة والسلطة المحكومة لتكون تجربة جديدة غير مسبوقة في الحكم الديمقراطي المعاصر في الدول العربية .

لتبدأ مرحلة جديدة في إدارة الحكم على النقيض من ما حدث من تداعيات بعد أحداث الربيع العربي في دول أخرى (مثل سوريا واليمن وليبيا)، والسبب في ذلك يعود إلى إدراك القيادة المصرية العميق للواقع السياسي الراهن داخليا وإقليمياً ودولياً، وأسباب أخرى تتعلق بانشغال الإدارة السياسية المصرية الراهنة في استكمال شرعية الانجاز التي وعدت بها . وبدليل المشاريع التنموية العملاقة التي نفذت في البداية منذ حفر محور قناة السويس الجديدة الموازية للقناة القديمة، والمضي في بناء العاصمة الإدارية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة الحالية مع البدء في إنشاء رصيف جديد (ميناء العين السخنة) ومنشآت أخرى في ميناء بورسعيد وأنفاق أسفل القناة وما سواها من مشاريع الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية) ومحطة الطاقة النووية الجديدة التي ستحقق نمواً وتقدماً اقتصادياً واجتماعياً ملحوظاً خلال السنوات القادمة .

إذ يمكن القول في المحصلة النهائية إن أبعاد انعدام الاستقرار السياسي بات يشغل جموع الجماهير التي تسعى نحو الحد من القوة الكامنة في ممارسة السلطة المفرطة كونه يؤدي إلى إحداث متغيرات سياسية قد تهز وتزعزع السلطة الحاكمة نفسها في أي لحظة، حتى وإن عملت على تحجيمها واحتواءها بالطرق القانونية (سيما القوانين الاستثنائية) من خلال فرض حظر التجوال بحجة حفظ الأمن العام ؛ وتحظر التجمعات و تمنع حدوث المظاهرات في الشوارع والبياديين والأماكن العامة حتى وإن كانت صغيرة خوفاً من تداعياتها في مرحلة ما بعد المشكلات والأزمات المستمرة التي قد تعصف ببنية الدولة^(٢١). وهذا قد يدفع الأوضاع العامة للمواطن العربي بشكل عام إلى اتخاذ مواقف محددة تجاه السلطة الحاكمة التي يخضع لها فعلياً، ولكن الأخيرة في أغلب الأحوال غير مكترثة لما يحدث له باستمرار، عندئذ لا مناص من نفاذ صبر المواطن لينفجر مخترقاً حواجز الخوف التي بنتها سلطة الحاكم ؛ حتى نجد المنظومة الأمنية التي تحمي الأخير غير قادرة

على الصمود بوجه غضب الشعوب (٢٢) . وهذا ما حدث لاحق بشكل عملي مما يتطلب الأمر البدء في حزمة الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة للخروج من الأزمات والمشكلات المتراكمة، على أن تتحول الحكومات من حكومات حاكمة إلى حكومات خادمة لمجتمعاتها ومن دون الانتظار لما لا يؤخذ بالحسبان من حالات رد الفعل الفجائية بسبب تسارع فقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين ؛ مما يولد صيرورة تفاعلية مضطربة مع المتغيرات الأنية غير المتوقعة في ظل أحداث الربيع العربي .

المبحث الثالث : تداعيات انعدام الاستقرار السياسي في بعض الدول :

إن مرحلة ما بعد أحداث الربيع العربي قد بدت غير مستقرة في بعض أنظمة الحكم العربية باستثناء ما حدث في تونس ومصر ولكن الأوضاع مختلفة تماما في ليبيا وسوريا واليمن، لتبدو متأرجحة بين صعوبة التحول نحو الديمقراطية و / أو الاستمرار في تحمل تبعات وصعوبات مرحلة التحدي الأمني الذي بدأ واضحا بعد تصاعد وتيرة الجماعات المسلحة المتطرفة التي تريد خوض صراع السلطة بشتى الوسائل ؛ مع تصاعد وتيرة العنف بهذا الشكل المفرط قد يؤدي في كثير من الأحوال إلى الانغماس في أتون الصراعات الداخلية المسلحة (في ظل تداعيات ظاهرة الإرهاب الدولي) . من دون معرفة ما ستؤول إليه الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة في بعض الدول العربية من جانب، في ظل استمرار الشعوب العربية ودولها في محاربة جميع أشكال التطرف والعمليات الإرهابية إلى حين تأمين أمن الإنسان وثم أمن الأوطان بسبب مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولي والإقليمي والمحلي كي تتمكن من تحقيق حلم الحرية والديمقراطية الحقيقية المنشودة حاضرا ومستقبلا من جانب آخر .

المطلب الأول : تأزم الوضع السياسي في اليمن :

جرت الإصلاحات السياسية والدستورية في بعض الأنظمة الشمولية ضمن تعددية حزبية بدت كظاهرة سياسية انتقالية شكلية كما حدث في اليمن بدءا من أزمة التاسع عشر من آب عام ١٩٩٣ التي كان أطرافها ائتلاف الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) الذي يمثله " علي سالم البيض " نائب الرئيس اليمني وقتئذ و " سالم صالح محمد "، ودخول التجمع اليمني للإصلاح (المعارض) الذي مثله "عبد المجيد الزنداني" في نزاع مسلح أنهى عام ١٩٩٤ بإقصاء الحزب الاشتراكي اليمني؛ مما أدى إلى ظهور واقع سياسي جديد تمثل بصعود هذا الحزب المعارض لأول مرة إلى السلطة (التجمع اليمني للإصلاح أكبر الأحزاب الإسلامية)، لتأتي التعديلات الدستورية في الأول من تشرين الأول عام ١٩٩٤؛ بسبب كون دستور دولة الوحدة لعام ١٩٩٠ لم يكن محل قبول ورضا الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) اللذين توليا عملية أعداده والشيء نفسه

بالنسبة لقوى المعارضة الأخرى (٢٣) .

أما مظاهرات الشعب في اليمن فقد بدأت في الخامس عشر من كانون الثاني عام ٢٠١١ التي أجبرت الأطراف السياسية على عقد تسوية شاملة تضمن رحيل الرئيس السابق " علي عبد الله صالح " عن السلطة، وفي الثالث من آذار عام ٢٠١١ تقدم الأخير بخارطة طريق لنقل السلطة والتنازل عن الحكم عبر الحوار السياسي مع قوى المعارضة اليمنية . على الرغم من فرض حالة الطوارئ في الثامن عشر من آذار عام ٢٠١١ من جانب مجلس الدفاع الوطني والتي حظيت بتأييد البرلمان ليصبح هذا الإجراء قانوني ؛ إلى أن جرت عملية تسليم السلطة لنائب الرئيس " عبد ربه منصور هادي " في الحادي والعشرين من شباط ٢٠١٢ ضمن تسوية سياسية جرت برعاية المملكة العربية السعودية عبر المبادرة الخليجية لتأمين خروج آمن للرئيس السابق " صالح " (٢٤) . لتنتهي محاولة الأخير في توريث الحكم لابنه " أحمد " في ظل إعلانه عن عدم الترشح لولاية رئاسية جديدة بسبب الضغط الجماهيري الذي حظي بدعم وتأييد القادة العسكريين في اليمن ومنهم " علي محسن الأحمر " (٢٥) .

لكن الأوضاع السياسية العامة لم تكن ضامنة للاستقرار بسبب تزايد التوتر والحرب في الداخل التي ألفت بظلالها على عموم المنطقة، إذ أعلنت المملكة العربية السعودية في منتصف كانون الأول عام ٢٠١٥ عن تحالف عربي - إسلامي جديد يضم (٣٤) دولة، ليعمل بالصد من التحالف الروسي - الإيراني وضمن الهدف نفسه لمحاربة خطر الإرهاب الذي يقوده تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي . وفي ظل قيادة السعودية للتحالف العربي ضمن ما يسمى عملية عاصفة الحزم التي بدأت في الخامس والعشرين من آذار عام ٢٠١٥ من أجل إعادة الرئيس المنتخب " عبد ربه منصور هادي " إلى الحكم وإبعاد نفوذ الحوثيين الذين انقضوا على حكمه من المشهد السياسي ودخول الرئيس السابق " علي عبد الله صالح " مع قواته الموالية له في أتون هذا الصراع ضد الرئيس " عبد ربه "، ولكن تأزم الوضع العسكري بسبب الحرب والمواقف السياسية المتناقضة قد غير من قواعد العمل السياسي بين الحوثيين و" صالح " الذي أنهى بمقتل الأخير في الرابع من كانون الثاني عام ٢٠١٧ بعد إعلانه العمل للقضاء على نفوذ الحوثيين وإنهاء شراكتهم بالتعاون مع دول المجاورة والدخول في معادلة إقليمية جديدة (المحاور غير المتناظرة) .

المطلب الثاني : تداعيات التدخل الدولي في ليبيا :

بدأت ثورة الشعب الليبي ضد نظام حكم الرئيس السابق " معمر القذافي " في الخامس عشر من شباط عام ٢٠١١ على أثر اعتقال المحامي " فتحي قزبل " في مدينة بنغازي، مما دفع أهالي المدينة إلى الخروج من أجل تخليصه من السجن لعدم وجود سبب قانوني لاعتقاله لتندلع الثورة في عموم البلاد في العشرين من

شباط من العام نفسه، وفي ظل انتفاضة العاصمة طرابلس جرى الإعلان عن قيام الجمهورية في شرقي البلاد وتأسيس المجلس الوطني الانتقالي فيها . وفي غضون الحادي والعشرين والثاني والعشرين من آب عام ٢٠١١ تمكن الثوار من دخول العاصمة في ظل تبني مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة القرار ذو الرقم (١٩٧٣) في السابع عشر من آذار في العام نفسه والذي يقضي بفرض حظر الطيران على الأجواء الليبية باستثناء طائرات الإغاثة الدولية التابعة لها، وقد صوت على القرار الدولي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ولبنان مع امتناع روسيا، الصين، ألمانيا، البرازيل، و الهند عن التصويت . إذ اعتمدت إجراءات عملية فيما بعد تحت ما يسمى بعملية (فجر أوديسا) التي بدأت في التاسع عشر من آذار من العام نفسه من جانب دول حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وبمشاركة دول عربية في تحالف دولي مشترك (٢٦) .

وفي غضون العشرين من تشرين الأول ٢٠١١ انهار حكم الرئيس السابق " القذافي " وجرت تصفيته في مدينة سرت مسقط رأسه وتولى السلطة (المجلس الوطني الانتقالي) لمدة (١٠) شهرا والذي تكوّن من (٣٣) عضوا، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع المسلح على السلطة بين الفصائل المسلحة ودخول الجماعات الإسلامية المتشددة في حلقة الصراع، إلى أن وصلت الأوضاع لذروتها بسقوط بنغازي ومدن أخرى بيد الجماعات الإرهابية مثل (جماعة أنصار الشريعة) بعد طرد القوات العسكرية الموالية لحكومة " عبد الله الثني " بسبب ضعفها وعدم قدرتها على بسط الأمن والنظام ؛ مما دفع باللواء " خليفة حفتر " إلى شن هجوم عسكري ضد الجماعات المسلحة المتشددة من خلال الجيش الوطني الذي يقوده في ظل الاتهام الموجه ضده من جانب السلطات الانتقالية في الحكم (المجلس الوطني الانتقالي) بأنه يدبر لمحاولة انقلابية للسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد . ولكن المواقف الأخيرة تغيرت بسبب تأييد الجيش الليبي للواء " حفتر " سيما وإنه يسيطر على الجانب الشرقي من البلاد ومقر مجلس النواب المنتخب يقع في مدينة طبرق أقصى شرقي البلاد . إذ انتهت ولاية المؤتمر الوطني العام (الذي انتخب في السابع من تموز عام ٢٠١٢) بعد انتخاب مجلس النواب الجديد المكون من (٢٠٠) عضوا في الخامس والعشرين من حزيران عام ٢٠١٤، ليصبح البرلمان الثاني في البلاد، مع بقاء جنوب ليبيا مسرحا للمواجهات القبلية كجزء من صراع عام يدور حول كيفية الوصول إلى السلطة (٢٧) ؟ في الوقت نفسه قام ائتلاف فجر ليبيا (المهيمنة عليه جماعة الإخوان المسلمين) بانقلاب في طرابلس نيابة عن الأحزاب التي خسرت الانتخابات في ظل استمرار أعمال العنف، فمنذ الثالث عشر من تموز عام ٢٠١٤ أعلن الإسلاميون في طرابلس انطلاق عملية فجر ليبيا في الوقت الذي أعلن فيه أعضاء سابقون من المؤتمر الوطني العام (

الرافضين لانتخابات مجلس النواب المنتخب في حزيران من العام نفسه (بأنهم البديل عن المجلس الأخير وعقدوا جلستهم متخذين طرابلس عاصمة سياسية لهم في ظل رئاسة " عمر الحاسي " للحكومة وقتئذ . سيما بعد موافقة فصائل فجر ليبيا على إيقاف إطلاق النار في السادس عشر من كانون الثاني عام ٢٠١٥ في ظل وجود حكومتين، ولكن المجتمع الدولي كان يعترف فقط بحكومة " عبد الله الثاني " في مدينة البيضاء ومجلس النواب في طبرق حصرا. وصولا إلى اتفاق الصخيرات * المُبرم في المغرب في السابع عشر من كانون الأول من العام نفسه الذي شمل جميع الأطراف السياسية وبرعاية الأمم المتحدة من أجل إنهاء الحرب الأهلية التي اندلعت بعد عام ٢٠١٤، إذ دخل الاتفاق السياسي حيز التنفيذ في السادس من نيسان عام ٢٠١٦ بعد موافقة كل من المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته ومجلس النواب الليبي المنتخب بذلك، في ظل التزام حكومة الوفاق برئاسة " فايز السراج " بالعمل على نقل الصراع المسلح إلى طاولة التفاوض والحوار السياسي .

المطلب الثالث : اضطراب قواعد الاستقرار السياسي :

لم تكن بعض الدول العربية من مأمّن اضطراب قواعد الاستقرار السياسي فيها سيما سوريا التي تحولت ربيعها العربي منذ عام ٢٠١١ إلى صراع مسلح محتدم يقوده الجيش السوري الحر الذي يمثل جانب المعارضة لنظام حكم الرئيس " بشار الأسد"، في الوقت الذي تداخلت معه أطراف أخرى وبخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يعرف بتنظيم (داعش) الإرهابي الذي يريد إقامة دولة الخلافة الإسلامية استنادا إلى الفكر الديني المتطرف البعيد عن قيم الإسلام النبيلة المتسامحة والمتحاورة مع جميع الأديان . وفي غضون ذلك جرت انتخابات الرئاسة في الثامن والعشرين من أيار ٢٠١٤ بالنسبة للسوريين المقيمين في الخارج، أما الانتخابات في الداخل فقد جرت في الثالث من حزيران عام ٢٠١٤ وفقا للدستور السوري الجديد الذي جرى إقراره في عام ٢٠١٢، وفي اليوم التالي أعلنت النتائج من قبل رئيس مجلس الشعب " محمد جهاد اللحام "، والتي فاز بها الرئيس " بشار الأسد " بنسبة (٧٠ . ٨٨ %) مقابل حصول منافسيه " حسان النوري " على نسبة (٤ . ٣ %) و " ماهر حجار " بنسبة (٨ . ٢ %)^(٢٨).

في الوقت الذي عجزت فيه مفاوضات تسوية النزاع السوري في المحافل الدولية التي انطلقت من جنيف في عام ٢٠١٢ وبرعاية الأمم المتحدة وصولا إلى تدخل روسيا عسكريا وبشكل مباشر في الحرب منذ الثلاثين من أيلول عام ٢٠١٥ (كونه الطرف الموازي في المعادلة الدولية بالضد من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية التي تريد حلا سريعا يقضي بإبعاد " الأسد " عن الحكم في ظل المفاوضات التي يجريها ممثل الأمم المتحدة " ستيفان دي ميستورا ") إلى أن جاء الاتفاق الروسي - الأمريكي الذي يقضي بمراقبة وقف إطلاق النار بين أطراف

النزاع في سوريا (الهدنة التي جرى الاتفاق عليها) باستثناء الجماعات الإرهابية المسلحة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة سابقا (جبهة فتح الشام حاليا) . وبالتزامن مع الانسحاب الروسي الجزئي - التكتيكي من سوريا الذي جاء بأمر من الرئيس " فلاديمير بوتين " في الخامس عشر من آذار عام ٢٠١٦، لإعطاء حيز كبير للجهد الدبلوماسي من أجل إنهاء الصراع في سوريا الذي دخل عامه الخامس على التوالي في ظل تعثر الحل العسكري خلال المرحلة السابقة، ومن ثم المُضي في مرحلة انتقالية سياسية تتفق عليها جميع الأطراف بُغية الوصول إلى تسوية عادلة تُرضي الجميع سواء في إطار مباحثات جنيف أو الأستانة أو الرياض ومؤخرا في سوتشي في روسيا . لاسيما بعد أن أعلن رئيس الأخيرة انتهاء العمليات العسكرية عقب الانتصار على تنظيم (داعش) الإرهابي وبقية التنظيمات المسلحة المتشددة في الثالث عشر من كانون الأول عام ٢٠١٧ مع تزايد المخاوف الدولية بسبب الشكوك الأمريكية حول ذلك .

أما السودان فقد شهدت تطورات سياسية غير مستقرة حتى في ظل مرحلة الحكم المدني الأولى خلال المدة (١٩٥٤ - ١٩٥٨) والثانية خلال المدة (١٩٦٤ - ١٩٦٩) والثالثة خلال المدة (١٩٨٦ - ١٩٨٩)، وجميع هذه المراحل انتهت بتدخل المؤسسة العسكرية باستثناء المرحلة الأخيرة التي شهدت انتفاضة شعبية أطاحت بالحكم العسكري القائم آنذاك في نيسان عام ١٩٨٥ . لتقف المؤسسة العسكرية بقيادة الفريق أول " عبد الرحمن سوار الذهب " إلى جانب الانتفاضة الشعبية ووعده الأخير بتسليم السلطة خلال مرحلة انتقالية تستمر لمدة سنة واحدة وهذا ما جرى في نيسان عام ١٩٨٦، إذ أجريت في العشرين من هذا الشهر الانتخابات التشريعية و حسم موضوع توزيع مقاعد الجمعية التأسيسية وشكلت الحكومة الجديدة في الخامس عشر من أيار ١٩٨٦^(٢٩) . وعادت الأحزاب السياسية إلى واجهة الأحداث من خلال تولي المسؤولية بقيادة " الصادق المهدي " زعيم حزب الأمة وقتئذ^(٣٠)، ولكن لم تستمر هذه التجربة بسبب انتهائها بانقلاب عسكري مرة أخرى قاده العميد آنذاك " عمر أحمد البشير " في الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩ في ظل احتدام الصراعات السياسية بين السلطة والمعارضة، لتبدأ مرحلة جديدة من الحكم العسكري الذي تحول إلى شكل أقرب للحكم المدني سيما بعد أحداث الربيع العربي من جرّاء مطالبة الشعب السوداني بالتغيير والإصلاح السياسي، من هنا أجريت انتخابات الرئاسة في الثالث عشر من نيسان عام ٢٠١٥ التي فاز بها " البشير " بنسبة (٩٤ . ٥ %) مع مشاركة (١٥) مرشحا منافسا للرئيس الحالي في ظل مراقبة دولية وإقليمية ومحلية وعُدّت أول انتخابات رئاسية في تاريخ البلاد وبخاصة بعد انفصال جنوب السودان الذي أصبح دولة مستقلة باعتراف المجتمع الدولي منذ عام ٢٠١١^(٣١) .

ومن النماذج الأخرى غير المستقرة في الحكم نوعا ما موريتانيا التي وقع فيها الانقلاب العسكري في السادس من آب عام ٢٠٠٨ بقيادة الجنرال " محمد ولد عبد العزيز "، ولكن أجريت تحولات مغايرة في الأوضاع السياسية من خلال التحول نحو الحكم المدني بعد إجراء انتخابات الرئاسة في الثامن عشر من تموز عام ٢٠٠٩ التي فاز بها قائد الانقلاب العسكري نفسه . ولكن بعد قيام أحداث الربيع العربي عمّت في موريتانيا مظاهرات واحتجاجات شعبية انطلقت في الخامس والعشرين من شباط عام ٢٠١١، والتي تطالب بالديمقراطية الحقيقية وإبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية، وقد جرى حراك مدني سلمي تقوده الجماهير الموريتانية تعرض للقمع الشديد من قبل السلطة الحاكمة في حينها، ثم أتبعها مظاهرات شعبية أخرى جرت في الثاني عشر من آذار عام ٢٠١٢ شارك فيها تكتل القوى الديمقراطية (الليبرالي) ؛ واتحاد قوى التقدم (اليساري)، وحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) وهو من جماعة الإخوان المسلمين ولكن من دون أن تحدث أي تغييرات كبيرة في أوضاع البلاد العامة . وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام ٢٠١٣ جرت الانتخابات التشريعية والبلدية التي تأخرت سنتين، على الرغم من انتهاء عمر البرلمان في ظل مقاطعة تنسيقية المعارضة لها بسبب تشكيكها في مدى تحقيق النزاهة فيها، ولكن حزب (تواصل) الإسلامي قد قرر المشاركة فيها مما أحدث شرخا في الموقف السياسي المعارض لتجري الانتخابات التي فاز بها النظام الحاكم بأغلبية مريحة . أما انتخابات الرئاسة فقد جرت في الحادي والعشرين من حزيران عام ٢٠١٤ والتي شهدت ظهور تنظيم جديد يدعى ب(منتدى الديمقراطية والوحدة) الذي ضمّ تنسيقية أحزاب المعارضة وبعض قوى المجتمع المدني، وقد فاز بها أيضا الرئيس " محمد ولد عبد العزيز " بنسبة (٨١ %) بسبب ضعف منافسيه المرشحين للانتخابات الرئاسية^(٣٢) . ليستمر الوضع العام على وفق ما هو معتاد ومخطط له من دون ضمان لقواعد الاستقرار السياسي خلال المرحلة القادمة .

المطلب الرابع : تقويم الأوضاع السياسية العامة :

توسعت أنظمة الحكم العربية باتجاه المركزية المفرطة للسلطة والإدارة وتركيزها عند قمة الهرم السياسي سيما الأنظمة الجمهورية منها، وقد أفضى هذا الأمر إلى الاعتماد الكلي على المؤسسات الأمنية والسياسية من أجل دعم وحماية وجودها في السلطة في ظل سعيها للحفاظ على الاستقرار السياسي حتى وإن كان نسبيا، مما أدى في المحصلة النهائية إلى بروز طبقة سياسية حاكمة وكأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة بكاملها، بمعنى تكييف أجهزة وبنى الدولة لمطالبات مصلحتها الشخصية حصرا، مما حوّل الدولة إلى دولة تسلطية تسعى إلى احتكار مصادر القوة السياسية والسلطة معا (النفوذ والتأثير) في المجتمع لصالح الطبقة السياسية الحاكمة نفسها التي تستند في شرعيتها إلى استعمال القوة حيال مواطنيها

أكثر من اعتمادها على الأطر القانونية المؤسسية^(٣٣). ولم تخلو الأوضاع السياسية العامة في ظل التغيرات السياسية الراهنة التي تشهدها أغلب الدول العربية من التخوف والخشية بما هو غير متوقع، لأن لأغلب تجارب الحكم في العمل الديمقراطي الراهن مازال حديث العهد به في ظل رغبة المجتمع الدولي في عدم العودة إلى الوراء رغبة منه في تطبيق الديمقراطية الليبرالية ذات الصيغة المؤدجة . ولكن بطبيعة الحال تبقى الكثير من هذه الدول تعاني من مرحلة انتقالية غير مسبقة بسبب الحراك السياسي - الاجتماعي الجديد الناشئ من وجود أجيال جديدة أصبحت غير قادرة على العيش في ظل أنظمة الحكم الشمولية - التسلطية التي تقبض بيد من حديد بالسلطة من جانب، و من دون الانفتاح على التطورات التي يشهدها عالمنا اليوم في ظل عصر الديمقراطية والمعلوماتية التي ترمي إلى تأسيس دولة مدنية - عقلانية قانونية تكون فيه القيمة العليا لحرية الإنسان من جانب آخر؛ للمضي مستقبلا من أجل تحقيق تنمية مجتمعية شاملة ترفد المجتمع والطبقة السياسية الحاكمة على حد سواء في الدول العربية بمقومات البقاء في الحكم، بمعنى بناء شرعية سياسية جديدة بعيدة كل البعد عن ممارسة العنف المادي (الثقافة السياسية السابقة) ؛ على الرغم من كون الطبقة السياسية الحاكمة نفسها قد أخفقت إلى حد كبير في إنجاز الحدود الدنيا من متطلبات الديمقراطية . وفي امتداد غياب هذا البعد الديمقراطي لم يكن ثمة بُد من الاعتراف باستحالة مواجهة هذا الانسداد السياسي العام بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة ضمن مدخل ديمقراطي جديد^(٣٤).

إذ تعد عملية بناء المؤسسات قضية محورية في ظل التحولات الديمقراطية حسب تصور " و . فلمنك " لها، من أجل تقرير الأدوار السياسية الجديدة التي يمكن أن تؤيدها المؤسسة العسكرية متى ما وصلت إلى مقاليد الحكم، وتتطلب أهمية هذه القضية المحورية من الحقائق الآتية^(٣٥) :

- ١ - إن المؤسسات هي التي تقوم بعملية تحويل مدخلات النظام السياسي (المطالب والتأييد) إلى مخرجات (قرارات وسياسات) .
- ٢ - إن أغلب الدول التي تعاني من ظاهرة عدم التوازن المؤسسي يُعد ذلك بمثابة أحد مداخل الظاهرة العسكرية (انعدام الاستقرار السياسي بأشكاله كافة) .
- ٣ - إنه ينبغي النظر إلى عملية التنمية السياسية بوصفها تمثل عملية بناء الإطار الذي تجري في داخله لعبة السياسة وإنماء القواعد الضابطة لها خلال المستقبل القريب .

أما على المستوى المؤسسي فلم تقم أنظمة الحكم العربية بالإصلاحات التنظيمية الشاملة من أجل إرساء أسس الإدارة القانونية والحكم الصالح بسبب

مشكلات سوء إدارة الحكم وتفاقم مشكلات الفساد السياسي والمالي وما سواها من إشكاليات، ناهيك عن تآكل قيم العمل السياسي الصالحة من جراء تحكم المحسوبيات والعوامل الشخصية والقرابة الاجتماعية المتداخلة مع الواقع السياسي للحكم، من دون الأخذ بالحسبان بمؤشرات التقدم ومعايير الحداثة التي تستند إلى الكفاءة الذاتية في التعليم والتعلم وما بعدهما من أهداف كونهما الأساس في تحقيق النفع العام لجميع فئات المجتمع^(٣٦). لاسيما وإن الدخول في عصر الحداثة أصبح خيارا لا رجعة فيه فضلا عن كونه ضرورة تتطلب الشيء الكثير من العمل، إذ لا مناص من التغيير والإصلاح والتحديث لأنها عمليات ستتدخل المجتمعات العربية من أوسع أبوابها شئنا أم أبينا لتصبح أنماط طبيعية من الحياة العامة وطرائق في التفكير والعمل والسلوك بما ينسجم وروح العصر وثورة المعلومات المعرفية حاضرا ومستقبلا^(٣٧).

أما أحداث الربيع العربي فقد فرضت وضعا سياسيا جديدا تطلب العمل على استيعاب ضرورياته وأفاقه على مدى المستقبل القريب من خلال التكيف الفعلي مع الواقع الجديد، على الرغم من صعود تيارات وقوى لموقع المسؤولية سيما الإسلام السياسي التي كانت تمتلك ثقافة سياسية هي في الأصل متأتية من توابع المرحلة السابقة^(٣٨)، لكن من دون اغفال ظهور قوى سياسية واجتماعية جديدة سيكون لها الدور التكميلي في تجربة الحكم الديمقراطي (الشباب العربي عموما) في ظل ظهور تفاعل سياسي مرن يسعى للدخول في مجالات العمل السياسي الديمقراطي الواسع ضمن فضاءات التفكير السياسي الراهنة ؛ وهذا وضع طبيعي بحكم التطور المعرفي في تكنولوجيا المعلومات الذي سيوفر لهم الدعم في مجال صناعة قادة المستقبل .

الخاتمة والاستنتاجات :

جعلت أحداث الربيع العربي الأبواب مشرعة أمام التغيير السياسي الديمقراطي السريع لا بل وحتى المفاجئ مهما كانت التكلفة سيما عندما أصبحت شعوب الدول العربية على المحك من جانب، وسعي الجميع نحو بناء مجالات الاستقرار السياسي والاجتماعي من أجل الأجيال القادمة من جانب آخر . ولكن الأوضاع العامة في مختلف مجالات الحياة كافة باتت أمام أدوار سياسية محورية تتناسب ومدى قدراتها وتنظيمها على تحقيق الأهداف على مدى المستقبل القريب .

بمعنى توجه مسارات الإصلاح السياسي الشامل نحو التحول أو الانفتاح السياسي الديمقراطي ليشمل الجميع سواء القوى المشاركة في الحكم أو غير المشاركة بعد ؛ لاسيما إن التوجه السياسي الديمقراطي يتجه نحو مؤشر استيعاب الكل في عملية المشاركة السياسية تارة، وتحقيق نوع من التوافق السياسي بين الطبقة السياسية الحاكمة وقوى المعارضة من أجل العمل على وفق قواعد جديدة

- في العمل السياسي تحترم الثوابت الوطنية وتحافظ على كرامة الشعوب ووحدة أوطانها تارة أخرى؛ على أمل تجنب التوترات السياسية وتحقيق قدر عالي من الاستقرار السياسي يضبط توازن المجتمعات مؤسسيا في مرحلة لاحقة. من هنا يمكننا تحديد بعض الاستنتاجات التي أنتهى إليها البحث والتي تكمن في الآتي:
- ١ - إن وطأة ممارسة الحكم تكون أشد تأثيرا في مفاصل الحياة العامة في البلاد كافة في حالة اعتماد فرض أنموذج حكم في غاية القسوة والتعسف في استعمال السلطة رغبة من القابضين على زمام الأمور في ضمان احتكار إدارة الحكم لفئة محددة من أجل الانتفاع من مزايا السلطة ليس إلا .
 - ٢ - عزلة الطبقة السياسية الحاكمة عن مواطنيها كونهم يشكلون مصدرا للسلطات حاضرا ومستقبلا، ناهيك عن حالة الركود السياسي والاحتقان الاجتماعي الذي جاء نتيجة لانغلاق مجالات المشاركة السياسية أمام الاجيال القادمة .
 - ٣ - الرفض الشعبي المتزايد لمنهجية الحكم التسلطي الذي يدير مؤسسات الحكم بعقلية وصائية تفرض رؤاها على الآخرين بدافع الهيمنة والبقاء، في ظل اتساع الفجوة بين الطبقة السياسية الحاكمة وعموم الناس وبدليل قيام أحداث الربيع العربي.
 - ٤ - تزايد حجم الإشكاليات والتحديات أمام ظاهرة الاستقرار السياسي التي باتت حلم يراود الجميع من أجل الشروع في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشاملة .
 - ٥ - تنمية الثقافة السياسية المشاركة التي تطالب بها المجتمعات العربية حاليا مع استكمال متطلبات الإصلاح السياسي والدستوري ضمن الإطار المؤسسي للدولة .
 - ٦ - معالجة تحديات انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي في عدد من الدول العربية التي ما زالت تعاني من الفوضى سيما بعد أحداث الربيع العربي كما هو الحال في ليبيا واليمن وسوريا، مع اللجوء للحوار والتسويات التاريخية الشاملة التي تحفظ وحدة الاوطان وتحمي حياة الإنسان العربي .
 - ٧ - العمل على محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي والمُضي في تجفيف منابع الارهاب بأنواعه المختلفة ورصد مموليه في ظل السعي الحثيث في التصدي للغلو والتشدد الفكري الذي تنتهجه التنظيمات الإرهابية المسلحة كافة .
 - ٨ - الاستعداد لمرحلة تثبيت متطلبات الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال اعتماد وسائل التمثيل الديمقراطي الحقيقية بُغية ممارسة الحكم وتولي مسؤولية الإدارة على أن تكون الشرعية القادمة محكومة بالإنجاز وقبول ورضا المواطنين عموما.

- (١) د. ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي ... خبرات عربية (مصر : دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد / ١٢، خريف / ٢٠٠٦، ص ١٨ . استكمالاً لما طرح في مبادرة تحدي الألفية الصادرة في الرابع عشر من آذار عام ٢٠٠٢ التي أعلنها الرئيس الأمريكي الأسبق " بوش الأب " أمام بنك التنمية الأمريكي التي أكدت على البدء بالإصلاح الشامل من خلال تقديم الدعم للدول الفقيرة في مجال التنمية المشروط بعملية الإصلاح السياسي، وللمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ينظر : د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١١، ص ٧١ .
- (٢) نقلاً عن: السيد ياسين، تحديث مصر الإشكالية المعرفية والمشكلات الواقعية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠، تحرير د. وحيد عبد المجيد، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١، ص ٢٢ .
- (٣) معتز بلله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة / ٢٨، العدد / ٣٢٦، نيسان / ٢٠٠٦، ص ١٧ .
- (٤) د. ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي ... المصدر السابق نفسه، ص ١٠ . وللمزيد من المعلومات ينظر : فرانسيس فوكوياما، التصدع العظيم الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي، ترجمة : عزة حسين كبة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ص ٢١٤ - ٢١٧ .
- (٥) المصدر نفسه، ص ١٢ .
- (٦) المصدر نفسه، ص ص ١٨ - ١٩ .
- (٧) حسن الشريف، النظام العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في ضوء التحولات الدولية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة / ٢٧، العدد / ٣٠٤، حزيران / ٢٠٠٤، ص ٥٦ .
- (٨) أنتوني كوردسمان، العراق ... ما العمل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة / ٢٧، العدد / ٣٠٤، حزيران / ٢٠٠٤، ص ٥٨ . ثم قارن مع ما ورد نقلاً عن د. جاسم الحريري، المخططات الإسرائيلية لتفتيت المنطقة العربية دراسة حالة العراق ١٩٤٨ - ٢٠١٣، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٥٩ .
- (٩) د. علي الدين هلال، و د. نيفين مسعد، النظم السياسية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان / ٢٠٠٠، المصدر نفسه، ص ص ٦٧ - ٦٨ .
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٦٨ .
- (١١) فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة / ٢٨، العدد / ٣١٧، تموز / ٢٠٠٥، ص ٨٥ .

- (^{١٢}) د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران / ٢٠٠١، ص ١٨٢ .
- (^{١٣}) المصدر نفسه، ص ١٨٣ .
- (^{١٤}) موسوعة الويكيبيديا الدولية للمعلومات، تشرين الأول / ٢٠٠٩، ص ١ . وينظر أيضا : منشورات البيان عالم واحد، انتخابات ٢٠٠٩ تشعل الحراك السياسي في تونس، بتاريخ ٢٩ / ١١ / ٢٠٠٨، ص ٢ - ٥ .
- (^{١٥}) متاح على الرابط : www . Arabic . euro news . com، كانون الأول / ٢٠١٤، ص ٢ . ثم قارن مع : محمد العجمي، بين ثورة المجتمع وتأسيس الساسة : مشروع دستور خارج السياق، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، ٢٠١٤، ص ٥ - ٦ . وكذلك ينظر : فوز الباجي قائد السبسي برئاسة تونس، تونس الأخبار، ٢٣ / ١١ / ٢٠١٤، ص ١ .
- (^{١٦}) متاح على الرابط : www . bbc news . net، كانون الأول / ٢٠١٤، ص ١ . للمزيد من المعلومات ينظر، محمد العجمي، المصدر السابق نفسه، ص ١٠ - ١٣ .
- (^{١٧}) د. ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي ...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤ . ثم قارن مع : د. ثناء فؤاد عبد الله، ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة / ٢٩، العدد / ٣٢٨، حزيران ٢٠٠٦، ص ٥٠ . وللمزيد من المعلومات ينظر : أحمد سعيد (وأخرون)، التداخيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٢٢ .
- (^{١٨}) طارق البشري، علاقة الدين بالدولة : حالة مصر بعد الثورة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة / ٣٥، العدد / ٤٠٧، كانون الثاني / ٢٠١٣، ص ٨٧ - ٨٨ .
- (^{١٩}) المصدر نفسه، ص ٩١ .
- (^{٢٠}) موسوعة الويكيبيديا الدولية للمعلومات، حزيران / ٢٠١٢، ص ٣ . وللمزيد من المعلومات ينظر ربيع محمد الدتان : السياسة الخارجية، سلسلة مصر بين عهدين مرسي والسياسي دراسة مقارنة، العدد / ٦، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٦، ص ٩ وما بعدها . ثم قارن مع، باسم القاسم، وربيح الدتان، التغيرات الدستورية والانتخابات سلسلة مصر بين عهدين مرسي والسياسي دراسة مقارنة، العدد / ١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٧ .
- (^{٢١}) سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، بحث في الخصائص النفسية المشتركة للسلطة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٩ .
- (^{٢٢}) المصدر نفسه، ص ٦٤ .
- (^{٢٣}) د. بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤، ص ١٢٣ - ١٤١ .

- (^{٢٤}) أحمد المسلماني، خريف الثورة، دار ليلي، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٣٠٠ - ٣٠٤ . وكذلك إنصات على قناة العربية، آذار / ٢٠١٥ . للمزيد من المعلومات ينظر : د . فيصل محمد عبد الغفار، الربيع العربي، الجنادرية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٠٥ .
- (^{٢٥}) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (^{٢٦}) أمانة يونس الباز، التدخل الايطالي في الصراع في ليبيا، المكتب العربي للمعارف، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ٣٥ - ٣٦ . وينظر أيضا موسوعة الويكيبيديا الدولية للمعلومات، آذار / ٢٠١١، ص ص ١ - ٢ .
- (^{٢٧}) موسوعة ويكيبيديا الدولية للمعلومات، آب / ٢٠١٥، ص ١ - ٣ . وكذلك ينظر : www . net . bbc news . ٢٥ / ٦ / ٢٠١٤، ص ٢ . * للمزيد من المعلومات عن اتفاق الصخيرات :
- متاح على الرابط <http://www.youm7.com/Tags/Index?id=319363&tag=>، تاريخ الزيارة ١٢ / ١٢ / ٢٠١٧ .
- (^{٢٨}) متاح على الرابط : www . BBC news . net، حزيران / ٢٠١٤، ص ١ .
- (^{٢٩}) ساجد أحمد عبد العائدي: دور الجيش في الحياة السياسية السودانية ١٩٥٨ - ١٩٨٩، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٦٤ - ٧٩ .
- (^{٣٠}) د . عبد السلام إبراهيم البغدادي، السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ٩ .
- (^{٣١}) متاح على الرابط : www . bbc news . net، آب / ٢٠١٥، ص ١ .
- (^{٣٢}) متاح على الرابط : www . Raseef . . com، آب / ٢٠١٥، ص ص ١ - ٣ .
- (^{٣٣}) د . بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤ .
- (^{٣٤}) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ١، ١٩٨٧، ص ١٤٤ .
- (^{٣٥}) نقلا عن د . مجدي حمّاد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط / ١، حزيران / ١٩٨٧ م، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .
- (^{٣٦}) د . عبد السلام إبراهيم البغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠ .
- (^{٣٧}) المصدر نفسه، ص ١١٧ .
- (^{٣٨}) وجيه قانصو، الثورات العربية ومشاركة الإسلاميين في السلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة / ٣٥، العدد / ٤٠٧، كانون الثاني ٢٠١٣، ص ١٠١ .